على سبيل القطع لكفر وسواء على هذا الخلاف انه هل يفسق في اثباتها
خبر الواحد ان قلنا انه حكما فنعم كساير الاحكام وان قلنا
قطعا فلا كساير القران وكان شيخنا بها الدين بن عقيل يعلله
بقول الذي يظهر ان اثباتها قرانا لا يكون الا بقاطع لغيرها
ويجوز كونه خبر الواحد الذي احتف به القرايين وهو
اجماعهم على كتبها في المصاحف كلها بقلم القران وعدم
تكفيرنا فيها للكون القطع ناشيا عن ثبوت الخبر المحفوف
بالقرايين وهذا لم يحصل للنافي على ان العمراني حكى في زوايده
عن صاحب الفروع انا اذا قلنا انها من الفاتحه قطعا
كفرنا نافيها وفسقنا تاركها ولكن المعروف الاول
قال ابن السمعاني وقولهم لو كانت قرانا لنقلت بدليل
يفيد القطع مردود لانا نريد بكونها من القران في راس
كل سوره عملا لا علما ونظيره الجهر من البيت بد لا يلزم
العلم بل توجب العمل وهو الطواف عليه وساير الكعبه بدليل
متطوع بوجب العلم وبهذا التقرير يندفع الاشكال
ويرتفع خيال القاضي في قطعه بتخيطه من جعلها من القران
لانه لا يثبت الا بقاطع وهو مفقود لانه بان ثبت بكونها
قرانا وتزول الشبهه في التكفير من الجانبين وهو من اجل
ما يستفاد في هذا الموضع ومن الفوايد ما حكاه ابن حامد وبه في

الطارمان

الطارمان عن الربيع سمعت الشافعي يقول اول الحمد بسم الله
الرحمن الرحيم واول البقره الم ولهذا وجه حسن وهو
ان البسمله لما ثبتت اولا في سوره الفاتحه فهي من السور اعاده
لها وتكرارا فلا يكون من تلك السور ضروره فلا يقال هي
ايه من اول كل سوره بل هي ايه في اول كل سوره ص لا ما
نقل احادا على الاصح ص حكايه الخلاف في هذا على
الاطلاق لم اره في شي من كتب الاصول مع كثرة التتبع
وابن الحاجب وان اشار الى الخلاف فيها حيث افردها
بمسله ونصب فيها الادله لكن ظهر ان مقصوده فيها البسمله
بخصوصها وانها ليست من القران واما المصنف فغاير
بينها وافهم ان البسمله من القران المتواتر لا الاحاد وقد سبق
ما فيه والحق ان ثبوت ما هو من القران بحسب اصله لا خلاف
في شرط التواتر فيه واما بحسب محله ووضعه وترتيبه
فهل يشترط فيه التواتر ام يكفي فيه نقل الاحاد وهذا الذي
يليق ان محل الخلاف ثم رايت الخلاف مصرحا به في كتاب
الانتصار للقاضي ابي بكر فقال ما نصه وقال قوم من الفقها
والمتكلمين يجوز اثبات قران وقراه حكما على خبر
الواحد دون الاستفاضه وكره اهل الحق ذلك واستبعوا
منه انتهى ولا يخفى من افراد الايه كتبا في القران